ياسين جريفي
دكتور في الحقوق
خريج دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا
دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص
محافظ مكلف بالتحفيظ

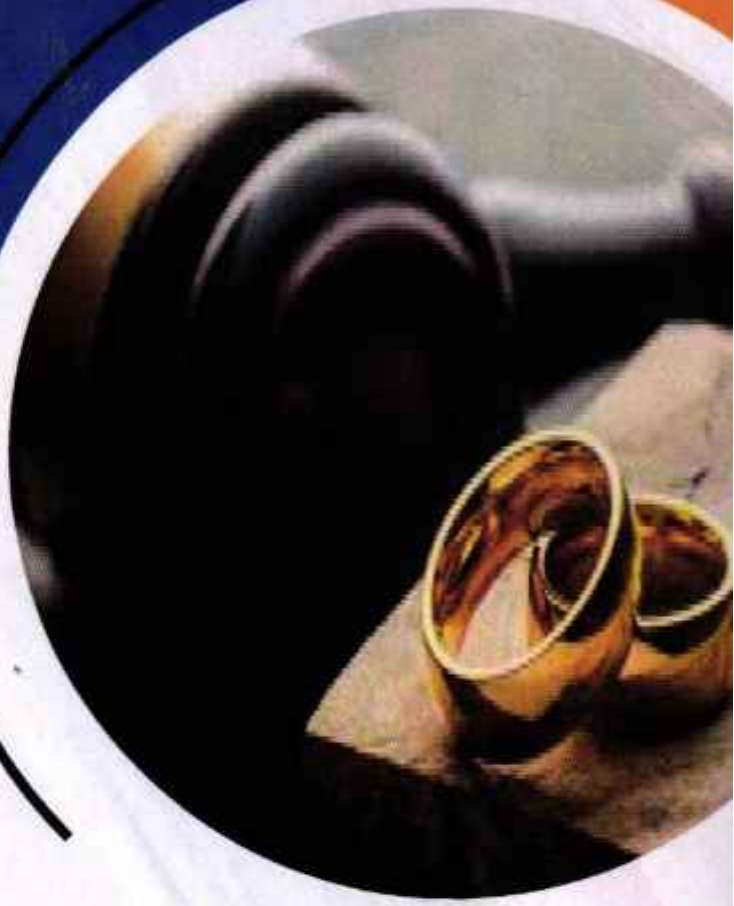

النظام المالي للزواج في القانون الدولي الخاص المغربي

الطبعة الأولى
2025

الفهرس

مقدمة..... 1

الفصل الأول: قصور التنظيم القانوني المطبق على النظام المالي للزواج بين الأجانب..... 7

المبحث الأول: عجز القواعد القانونية المنظمة لإنشاء النظام المالي القانوني..... 9

المطلب الأول: غياب أساس قانوني لعملية التكييف..... 9

المطلب الثاني: صعوبات ربط إنشاء النظام المالي القانوني بالقانون الوطني..... 13

المطلب الثالث: عجز النصوص القانونية عن تغطية بعض الحالات الخاصة..... 17

المبحث الثاني: قصور القواعد القانونية المتعلقة بتدبير النظام المالي القانوني..... 20

المطلب الأول: صعوبات ضبط عناصر مؤسسة النظام المالي..... 21

المطلب الثاني: اشكالات ربط تدبير النظام المالي القانوني بالقانون الشخصي..... 26

المبحث الثالث: الصعوبات المتعلقة بإعمال القواعد القانونية للنظام التعاقدي..... 30

المطلب الأول: مشاكل تحديد القانون الواجب التطبيق على أركان العقد..... 31

المطلب الثاني: صعوبة تبين طبيعة النظام التعاقدي..... 37

المطلب الثالث: تنافي مقتضيات النظام التعاقدي مع حرية الإرادة..... 40

الفصل الثاني: الآثار السلبية لتعدد مصادر النظام المالي لزواج مختلط..... 49

المبحث الأول: مشاكل ربط النظام المالي لزواج مختلط بالقانون الوطني للشخص..... 51

المطلب الأول: تأثير العرف على فعالية النظام المالي للزواج..... 51

المطلب الثاني: الصعوبات الناجمة عن إعمال القضاء المغربي لحق الكد والسعاية بشان النظام المالي للزواج..... 65

المطلب الثالث: غموض تعديلات مدونة الأسرة بشان النظام المالي للزواج..... 69

المبحث الثاني: مشاكل تنوع ضوابط الإسناد بشأن النظام المالي لزواج يضم طرفا أجنبيا مسلما70

المطلب الأول: تبرير امتياز العقيدة كضابط إسناد في مؤسسة النظام المالي للزواج..... 71

المطلب الثاني: صعوبات إعمال ضابط العقيدة في مؤسسة النظام المالي للزواج..... 74

خاتمة..... 81

قائمة المراجع..... 83

الفهرس..... 89

يعتبر الزواج ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وامرأة يؤلف بين شخصين بمصالح مختلفة. وهو بذلك يحكم ويؤثر في العلاقات الشخصية التي تنشأ بينهما بنفس القدر الذي يعنى فيه بعلاقاتهما المالية، فيما يشار إليه بالنظام المالي للزواج.

ولقد أعطيت لهذه المؤسسة الأخيرة العديد من التعاريف، غير أن القيام باستقراء لأغلبها جعلنا نقف على المدلول التالي:

" النظام المالي هو مجموع القواعد، ذات الأصل القانوني أو الإتفاقي، التي تعنى بتنظيم أموال الزوجية، عن طريق تحديد ملكية هذه الأموال وبيان حدود السلطات التي ترد عليها".

وحظيت هذه المؤسسة باهتمام كبير من لدن فقهاء القانون الدولي الخاص، ذلك أن مجال الروابط الدولية الخاصة هو المحك الحقيقي الذي يكشف عن الصعوبات والمشاكل الكبيرة التي تثار بشأن هذه المؤسسة، فمن زواج بين أفراد من جنسيتين مختلفتين، إلى هجرة الزوجين، وكذا إمكانية امتلاكهما لأموال في دول مختلفة، بل إن هذه المؤسسة تعتبر نقطة التقاء لأكثر من قانون، قانون الأشخاص، قانون الأموال، وقانون التصرفات القانونية، وهي بذلك مجال تتبارى فيه جل الصعوبات التي تعرفها النظرية العامة لتنازع القوانين.

وقد تنوعت الأساليب التي اعتمدتها جل الدول من أجل تنظيم هذه المؤسسة، غير أنها لم تخرج عن وجهتين اثنتين:

الأولى ربطت هذه المؤسسة بالقانون العيني، مظهرة بذلك الأهمية التي تحظى بها العقارات، فتقسيم أموال الزوجين، يتجاوز بكثير حدود مصالحهما الخاصة. ورغم أن هذا التوجه، الذي يقضي بخضوع المال لقانون موقعه قد عرف تراجعا منذ القرن السادس عشر، فإن الدول الأنكلوساكسونية مازالت لحد الآن متشبثة به، جاعلة منه حلا لمشاكل تنازع القوانين التي تهم هذه المؤسسة.

وقد تعرض هذا الإسناد للعديد من الانتقادات، ذلك أن الإشكال ليس في الحقوق التي يكون المال موضوعا لها، إذ هي في واقع الأمر من طبيعة واحدة، كيفما كان مصدرها، ولكن الإشكال الحقيقي يتمثل في تنظيم «الشركة الزوجية» . إضافة إلى أن الإسناد المشار إليه يقود في أحيان كثيرة إلى تفكيك النظام المالي، كلما تملك الزوجان مالا في دول مختلفة، بل إن هذا الوضع قد يقود إلى "موقف ظالم" لأحد الزوجين، إذ أن تملك أحدهما لمال في بلد يفصل بين الذمم، سيجعله يتفرد بملكية هذا المال، في الوقت الذي استفاد من قسمة مال الزوج الآخر الذي يوجد ببلد يأخذ بشيوع الأموال.

مكتبة دار السلام

الثمن: 60 درهم

9 789920 519816

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma